



قصفت طائرات إسرائيلية فجراً، في 9 نيسان / أبريل 2018، أهدافاً عسكرية إيرانية في مطار تيفور العسكري الواقع شرقي مدينة حمص في وسط سوريا. واستهدف القصف طائرات إيرانية مسيرة، ومنظومات تكنولوجية عسكرية إيرانية، وأدى إلى مقتل 14 شخصاً، على الأقل، من بينهم، وفق ما أعلنته إيران، سبعة من الحرس الثوري الإيراني، أحدهم الضابط المسؤول عن قيادة الطائرات الإيرانية المسيرة في سوريا.

وقد أعلنت روسيا، بعد ساعات قليلة من هذا العدوان، أن إسرائيل هي التي قصفت مطار تيفور من دون إبلاغها مسبقاً بالعملية، كما كان متبعاً في حالات سابقة. وحضرت روسيا إسرائيل من هذا التصعيد، واستدعت وزارة الخارجية الروسية سفير إسرائيل في موسكو، للنظر في هذا الشأن وتوضيح الموقف. وجرى اتصال بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي طالب نتنياهو بالامتناع عن القيام بعمليات "زعزع سوريا وتهدم أنها"، في حين أكد نتنياهو لبوتين أن دولته لن تسمح بتكرис الوجود العسكري الإيراني في سوريا.

وكانت إسرائيل قد شنت، قبل هذا العدوان، ثلاث هجمات جوية ضد أهداف عسكرية إيرانية في سوريا. ففي أيلول / سبتمبر 2017، قصفت طائراتها مصنعاً إيرانياً – سورياً لإنتاج الصواريخ المتطرفة البعيدة المدى بالقرب من مدينة مصياف في محافظة حماة. وفي كانون الأول / ديسمبر 2017، أيضاً، قصفت قاعدة عسكرية إيرانية، تحتوي صواريخ متطرفة بالقرب من الكسوة في الغوطة الغربية بريف دمشق. وفي شباط / فبراير من العام نفسه، استهدف القصف أهدافاً عسكرية إيرانية في مطار تيفور العسكري، ردًا على إطلاق إيران طائرة استطلاع من دون طيار حلقت في شمال فلسطين المحتلة.

ما ميّز العدوان الإسرائيلي على مطار تيفور تزامنَه مع تصعيد كبير في سوريا، ففي السابع من نيسان / أبريل، قصف النظام السوري مدينة دوما بالسلاح الكيميائي، ما أدى إلى وفاة 78 مدنياً سورياً وإصابة مئات من المدنيين. وعلى إثر ذلك، أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أنه يعتزم توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، ردًا على هذه الجريمة. وأعلنت كل من فرنسا وبريطانيا عن مشاركتهما فيها. وفي فجر 14 نيسان / أبريل، وجهت الدول الثلاث ضربة عسكرية محدودة، أطلقت من خلالها 110 صواريخ على موقع للنظام السوري في محيط دمشق وحمص، بعد أن أبلغت مسبقاً روسيا بالضربة. جاءت هذه الضربة استعراضية، إلى حد بعيد، وغير ملائمة لخطاب الرئيس ترامب الإعلامي الذي سبق هذه الضربة؛ ذلك أنها اقتصرت على تحبيط قدرات النظام الكيميائية، ولم تعبِّر بأي حال عن تغيير في إستراتيجية الولايات المتحدة والدول الغربية تجاه سوريا، كما أنها لم تؤثُر في ميزان القوى في سوريا، ولم تحقق الضغط المطلوب على النظام أو روسيا لوقف القتال والقبول بحل سياسي، من أجل إنهاء الحرب في سوريا. أما من منظور إسرائيل، فهي لم تغير من الأمر شيئاً فيما يتعلق بالوجود العسكري الإيراني في سوريا.

في المقابل، أعلنت إسرائيل تمكّنها بسياسة استهداف الوجود العسكري الإيراني في سوريا وإنها كلّاً إن أمكن ذلك. ومن الملاحظ أنها غيرت سياستها، في السنة الأخيرة، تجاه الوجود العسكري الإيراني في سوريا. وفي السنوات الماضية، لم تُبدِّ اعتراضًا كبيرًا على الوجود العسكري الإيراني، وعلى وجود المليشيات الشيعية التابعة لإيران في سوريا، وذلك حين كانت هذه المليشيات منشغلة بالحرب ضد المعارضة السورية المسلحة (خصوصاً الفصائل الإسلامية). ولذلك اكتفت السياسة الإسرائيلية بالدعوة إلى إبعاد الوجود العسكري الإيراني والمليشيات الشيعية التابعة له عن الشريط الحدودي المحاذي للجولان السوري المحتل. وبالنسبة إلى سياسة إسرائيل، جاء هذا التغيير في اتجاه إنهاء الوجود العسكري الإيراني في سوريا لسبعين رئيسين: أولهما، دخول الحرب في سوريا مرحلة الجسم العسكري، بعد أن وضعت إيران وروسيا ثقلهما الكامل وراء النظام لهزيمة المعارضة. وثانيهما، تعزيز مظاهر الوجود العسكري الإيراني في سوريا، ونشوء انطباع مفاده بأن إيران تسعى إلى البقاء طويلاً بعد انتهاء الحرب في سوريا، لاستعمال هذا الوجود قوة احتياط ضد إسرائيل عند الضرورة، إلى جانب قوة حزب الله في لبنان؛ الأمر الذي يغيّر موازين القوى في الشمال مرة أخرى. ثم إنّ تعزيز الوجود العسكري الإيراني في سوريا يسهل إقامة تواصل بري من إيران حتى لبنان، ولا سيما في ضوء احتمالية سحب الولايات المتحدة قواتها العسكرية من العراق وسوريا، ما يمكن إيران من نقل قواتٍ وأسلحةٍ إلى كل من سوريا ولبنان من دون عائق.

وثمة أدلة على أن إيران أقامت قواعد عسكرية لها ولمليشياتها في سوريا، وأنها حصلت على مطارات عسكرية في سوريا، وتسعى إلى الحصول على ميناء بحري فيها. وفضلاً عن ذلك، هي تقوم بتطوير الطائرات المسيرة في سوريا. وفي هذا السياق، تدعّي إسرائيل أن إيران أنشأت مصانع لصواريخ متقدمة ودقيقة بعيدة المدى، وأنها تقدم دعماً لحزب الله في لبنان من أجل إنشاء مصانع صواريخ بعيدة المدى ذات دقة عالية.

خط إسرائيل الأحمر

لقد أوقت إسرائيل في الشهور الأخيرة الوجود العسكري الإيراني أهميةً قصوى، ووضعيته في قمة التحديات التي تواجهها. وخلافاً للموقف من المشروع النووي الإيراني الذي شهد تبايناتٍ واضحةً بين المستويين السياسي والعسكري في كيفية التصدي له، يسود اتفاق تام بين هذين المستويين بشأن ضرورة مواجهة الوجود العسكري الإيراني في سوريا. وقد صرّح نتنياهو مراراً إن حكومته لن تسمح بتعزيز الوجود العسكري الإيراني في سوريا، وسوف تستعمل القوة العسكرية لتحقيق ذلك. أما رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوط، فقد قال إنّ سوريا تنتقل إلى مرحلة جديدة، وإن إيران تعزّز وجودها العسكري فيها في مجالات كثيرة. وفي الشهور الأخيرة، كرر آيزنكوط قوله إن إسرائيل لن تسمح بتعزيز

الوجود العسكري الإيراني في سوريا، وإنها مصممة على منع إيران من تحقيق ذلك بالقوة العسكرية، من خلال الهجمات الجوية على الأهداف الإيرانية في سوريا، والتي قلما تعلن عنها رسمياً، أو تنشر عنها في وسائل الإعلام. ويبدو واضحاً أن الهدف النهائي هو إخراج جميع القوات الإيرانية وميليشياتها من سوريا، كما يبدو أنها وضع خطأ أحمر متعملاً بمدى قرب القوات الإيرانية وميليشياتها من الحدود السورية مع فلسطين المحتلة، وأخر متعلقاً بنوعية الأسلحة الإيرانية وكيمياتها وقواعدها في سوريا.

ميزان القوى والعوائق

تطلق إسرائيل في سياستها تجاه الوجود العسكري الإيراني في سوريا من مبدأ القوة، وتقوم في أحياناً كثيرة باختراق سيادة سوريا علناً، وسيادة لبنان أيضاً، مستندةً في ذلك إلى رجحان ميزان القوى العسكرية لصالحها رجحاناً واضحاً. وتأكد مصادر إسرائيلية مختلفة أنه يوجد في سوريا نحو ألفي عسكري وخبير إيراني، و7500 مقاتل من حزب الله اللبناني، و9000 مقاتل من الميليشيات الشيعية العراقية والأفغانية والباكستانية (إضافةً إلى ميليشيات سوريا كثيرة تابعة لإيران مباشرةً، مؤلفة من مواطنين سوريين يتلقون رواتبهم وأوامرهم من ضباط إيرانيين). وقد استهدفت إسرائيل في ضرباتها التي وجهتها إلى الوجود العسكري الإيراني في سوريا مقرات الأسلحة الإيرانية ومصانعها والمسؤولين عنها، إلى جانب إبعاد القوات الإيرانية عن الحدود السورية - الإسرائلية.

وعلى الرغم من رجحان ميزان القوى لصالحها، تواجه إسرائيل عائقاً في استمرارها على سياسة استهداف الوجود العسكري الإيراني في سوريا. ولا تمثل هذه العوائق بالخشية من ردة الفعل الإيرانية، بقدر ما تمثل بالوجود الروسي العسكري في سوريا، وب موقف روسيا من هذه الضربات. فإلى جانب التداخل بين القوات الإيرانية والروسية في موقع كثيرة في سوريا، وهو ما يزيد من صعوبة الهجمات الإسرائيلية من دون استفزاز القوات الروسية، هناك تناقض واضح بين ما تسعى إسرائيل لتحقيقه، وهو وقف تعزيز قوة إيران العسكرية في سوريا، تمهدًا لإخراجها منها، وبين المصلحة الروسية في الحفاظ على القوات العسكرية الإيرانية التي تدعى روسيا حليفاً "برياً"، وتعدّ وجودها في سوريا شرعاً وضرورياً لاستكمال بسط نفوذ النظام السوري بالوسائل العسكرية، أساساً، على أنحاء سوريا.

تمتلك روسيا أوراق قوة عديدة، مثل التهديد بتفعيل منظومة صواريخها المتطرفة الموجودة في سوريا ضد الطائرات الإسرائيلية، والتي لا تغطي سوريا فحسب، بل معظم أجواء فلسطين المحتلة أيضاً، أو تزويد النظام السوري بمنظومات صواريخ أس 300 التي كانت قد قررت في السابق تزويده بها، ثم تراجعت عن هذا القرار تحت ضغط إسرائيل والولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن روسيا لن تلجأ إلى ذلك في المدى المنظور. ومن المرجح أن تتوصل الدولتان إلى تفاهمات بشأن الخطوط الحمراء الإسرائيلية التي تحفظ ماء وجه روسيا، من دون توقيف إسرائيل عن استهداف القوات الإيرانية في سوريا بين الفينة والأخرى عند خرق الخطوط الحمراء الإسرائيلية.

خاتمة

ثمة حذر في إسرائيل من أنَّ الضربات العسكرية الإسرائيلية ضد الوجود العسكري الإيراني في سوريا، ربما لا تؤدي إلى ردع إيران عن الاستمرار في تعزيز وجودها العسكري في سوريا، وأنَّ صبر إيران قد ينفذ نتيجة للخسائر المتزايدة. وقد يفضي بها ذلك إلى ردات فعل عسكرية ضد إسرائيل من جنوب سوريا، أو من جنوب لبنان، أو حتى من خلال استهداف المصالح الإسرائيلية في أنحاء مختلفة من العالم. وكيفما كانت ردات الفعل الإيرانية، يبدو أنَّ إسرائيل ماضية في استهداف الوجود الإيراني في سوريا، حتى لو أدى ذلك إلى إمكانية التصعيد؛ بما في ذلك حدوث مواجهة شاملة بين إسرائيل وحزب

الله في لبنان، مع الأخذ في الحسبان أن إسرائيل مقتنعة بأن آخر ما تريده إيران وحزب الله، في الوقت الراهن تحديداً، هو حدوث مواجهة شاملة؛ فهما لم يُتبّعا وجود النظام السوري بعد، فضلاً عن وجود منافسة إقليمية جارية في سوريا، كما أنهم يعتبران قوة حزب الله احتياطاً إستراتيجياً في حال مهاجمة إيران نفسها، وليس لصد الهجمات الإسرائيلية في سوريا.

المصادر:

العربي الجديد